

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على بروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين
لعام ١٩٥١ الموقع في نيويورك بتاريخ ٣١/١/١٩٦٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحياتة)

الموافقة على بروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والموقع
في نيويورك بتاريخ ٣١/١/١٩٦٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

البروتوكول الخاص بوضع للاجئين

ان الدول الأطراف في هذا البروتوكول .
 إذا تأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الموقعة في جنيف في ٢٨ تموز / يوليو ١٩٥١ المشار إليها فيما بعد باسم الاتفاقية لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت قبل أول كانون الثاني / يناير ١٩٥١ .
 وإذا تأخذ بعين الاعتبار أن حالات لجوء جديدة قد ظهرت منذ اعتماد الاتفاقية وبالتالي فإنه من الممكن أن لا يشمل هؤلاء اللاجئين بالاتفاقية .
 ولذا ترى أنه من المرغوب فيه أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية بصرف النظر عن التاريخ المحدد بأول كانون الثاني / يناير ١٩٥١ اتفقت على ما يلي :

(المادة الأولى)

أحكام عامة

- ١ - تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول تطبيق المواد ٢ إلى ٣٤ من الاتفاقية على اللاجئين المعرف عنهم فيما يلي :
- ٢ - لغرض هذا البروتوكول وباستثناء ما يتعلق بتطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة أن لفظته لاجيء تعنى كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة الأولى الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (٢) من الفرع (١) منها الكلمات التالية نتيجة لأحداث وقعت قبل أول كانون الثاني / يناير ١٩٥١ والكلمات نتيجة لمثل هذه الاحداث .
- ٣ - تطبق الدول الاطراف هذا البروتوكول دون حصر جغرافى على أن الإعلانات الصادرة عن الدول التي هي أطراف في الاتفاقية ووفقا للفقرة (أ) من المقطع (١) من الفرع (ب) من المادة الأولى من الاتفاقية تبقى سارية المفعول في ظل هذا البروتوكول ما لم يكن قد وسع نطاقها وفقا للمادة الأولى (ب) فقرة ٢ من اتفاقية المذكورة .

(المادة الثانية)

(تعاون السلطات الوطنية مع الأمم المتحدة)

- ١ - تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أو مع كل وكالة للأمم المتحدة قد تخلفها في ممارسة مهامها وخاصة في تسهيل مهمة الانتماء على تطبيق أحكام هذا البروتوكول .

٢ - في سبيل تمكين المفوضية العامة أو كل وكالة للأمم المتحدة قد تخلفها من تقديم التقارير للهيئات المختصة في الأمم المتحدة تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتزويدها بالشكل المناسب بالمعلومات والمعطيات الاحصائية المتعلقة .

(أ) بوضع اللاجئيين .

(ب) بتنفيذ هذا البروتوكول .

(ج) بالقوانين وانظمة والمراسم النافذه أو التي قد تدخل حيز التنفيذ والمتعلقة باللاجئيين .

(المادة الثالثة)

المعلومات عن التشريعات الوطنية

توافقى الدول الأطراف في هذا البروتوكول الامين العام للأمم المتحدة بما قد تتخذ من قوانين وأنظمة لتأمين تطبيق هذا البروتوكول .

(المادة الرابعة)

تسوية المنازعات

كل نزاع بين الاطراف في هذا البروتوكول حول تفسيره أو تطبيقه والذي يتعذر حله بطريقة أخرى يحال على محكمة العدل الدولية بناء لطالب أى من الفرقاء في النزاع .

(المادة الخامسة)

الانضمام

يعرض هذا البروتوكول للانضمام على الدول الأطراف في اتفاقية أو أية دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة أو عضو في أى من الوكالات المتخصصة أو أية دولة تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وجهت إليها الدعوة للانضمام . يتم الانضمام بإيداع وثيقة انضمام لدى الامين العام للأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

بند الدولة الاتحادية

إذا كانت الدولة فيدرالية أو غير موحدته تطبق بشأنها الأحكام التالية :

- ١ - بالنسبة لبنود الاتفاق الواجب تطبيقها وفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا البروتوكول والتي تقع ضمن الصلاحيه التشريعية للسلطة التشريعية الاتحادية فإن موجبات الحكومة الاتحادية ضمن هذا النطاق تكون نفس من موجبات الدول الغير اتحادية .
- ٢ - بالنسبة لبنود الاتفاقية الواجب تطبيقها وفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا البروتوكول والتي تقع ضمن الصلاحيه التشريعية للدون أو الولايات أو المقاطعات المكونة للاتحاد وغير الملزمة وفقا لنظامها الدستوري باتخاذ إجراءات تشريعية تقوم الحكومة الفيدرالية في أقرب وقت ممكن باحالة هذه المواد مع توصية موافقة على السلطات المختصة في هذه الدول أو الولايات أو المقاطعات .
- ٣ - تزود الدول الاتحادية الطرف في هذا البروتوكول أية دولة أخرى متعاقده وبناء لطلبها المحال عليها بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة ببيان عن قانون وممارسة الاتحاد والوحدات المكونه له بشأن أى من أحكام الاتفاقية الواجب تطبيقها وفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا البروتوكول ومدى المفعول الذى أعطى له بإجراء تشريعى أو بأى إجراء آخر .

(المادة السابعة)

التحفظات والاعلانات

عند الانضمام يحق لأى دولة أبدأء تحفظات بالنسبة للمادة الرابعة من هذا البروتوكول وبالنسبة لتطبيق أى من أحكام الاتفاقية وفقا للمادة الأولى من هذا البروتوكول غير تلك المنصوص عنها فى المواد ١ و ٣ و ٤ و ١٦ (١) و ٣٣ فى الاتفاقية على أن لاتشمل التحفظات التى تصدر بمقتضى هذه المادة عن دولة طرف فى الاتفاقية اللاجئين الذين تسرى عليهم الاتفاقية .

٢ - تسرى تحفظات الدولة الأطراف فى الاتفاقية المعلنة وفقا للمادة ٤٢ منها على التزاماتها الناشئة عن هذا البروتوكول ما لم تسحب .

٣ - يمكن فى أى وقت لأى دولة أبدت تحفظات وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن تسحب تحفظاتها باعلام موجه للأمين العام للأمم المتحدة .

٤ - تعتبر الاعلانات الصادرة بمقتضى الفقرتين ٢٠١ من المادة ٤٠ من الاتفاقية عن دولة طرف فيها تنضم للبروتوكول الحالي سارية فيما يتعاق بهذا البروتوكول ما لم يصدر عنها عند الانضمام اعلام مخالف موجه للامين العام للأمم المتحدة . تعتبر سارية على هذا البروتوكول أحكام الفقرتين ٣٦٢ من المادة ٤٠ والفقرة ٣ من المادة ٤٤ من الاتفاقية .
(المادة الثامنة)

بدء سريان البروتوكول

- ١ - يبدأ سريان هذا البروتوكول يوم ايداع وثيقة الانضمام السادسة .
- ٢ - يبدأ سريان البروتوكول بالنسبة لكل دولة تنضم إليه بعد ايداع الوثيقة السادسة للانضمام بتاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة الانضمام .

(المادة التاسعة)

النقص

- ١ - لأي دولة طرف في هذا البروتوكول أن تنقذه في أي وقت بموجب اشعار موجه للامين العام للأمم المتحدة .
- ٢ - يصبح هذا النقص نافذا بالنسبة للدولة الطرف المعنية بعد سنة من تاريخ استلامه من قبل الامين العام للأمم المتحدة .

(المادة العاشرة)

الاشعارات الصادرة عن الامين العام للأمم المتحدة

يشعر الامين العام للأمم المتحدة الدولة المشار إليها في المادة الخامسة اعلاه بتاريخ بدء سريان هذا البروتوكول والانضمام إليه والتحقق من صححتها والنقض الحاصل له والاعلانات والاشعارات المتعلقة به .

(المادة الحادية عشرة)

الايداع في محفوظات الامم المتحدة

تودع في محفوظات الامم المتحدة نسخة من هذا البروتوكول الذي تعتبر نصوصه الاسبانية والانجليزية والروسية والصينية والفرنسية نصوصا رسمية موقعة من رئيس الجمعية العامة والامين العام للأمم المتحدة يقوم الامين العام بارسال نسخ مصدقة طبقا للاصل عن هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة والدول الأخرى المشار إليها في المادة الخامسة اعلاه .

قرار الجمعية العامة ٢١٩٨ (٢)

البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين

إن الجمعية العامة ؛

إذ تأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والموقعة في جنيف بتاريخ ٢٨ تموز / يوليو ١٩٥١ لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة للأحداث التي حصلت قبل أول كانون الثاني / يناير ١٩٥١ ؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن حالات لجوء جديدة قد ظهرت منذ اعتماد الاتفاقية وبالتالي فمن الممكن أن لايشمل هؤلاء اللاجئين بالاتفاقية ؛

وإذ ترى أنه من المرغوب فيه أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية بصرف النظر عن التاريخ المحدد بأول كانون الثاني / يناير ١٩٥١ ؛

وإذ تأخذ علماً بتوصية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السابق لشؤون اللاجئين بعرض مشروع البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين على الجمعية العامة بعد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيه حتى يتمسنى تحويل الأمين العام للأمم المتحدة عرض البروتوكول على الحكومات لتنضم إليه في أقرب وقت ممكن ؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ١٨٦ (٤١) تاريخ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ أخذ علماً مع الموافقة على مشروع البروتوكول الملحق بتقرير مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بالتدابير الرامية إلى توسيع نطاق الاتفاقية من حيث الأشخاص المشمولين بها وقد أحال الملحق على الجمعية العامة .

وإذ تأخذ علماً بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين والوارد نصه في ملحق تقرير مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ترجو الأمين العام إحالة نص البروتوكول على الدول المذكورة في المادة الخامسة منه لتمكينها من الانضمام إليه .

الجلسة العامة ١٤٩٥

١٦ كانون الأول ديسمبر ١٩٦٦

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على بروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ الموقع في نيويورك بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١ .

على تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٠ .

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية بروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ الموقع في نيويورك بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١ ويعمل به اعتباراً من ١٩٨١/٥/٢٢ .

د . بطرس بطرس غالى